وفد من بنك الكويت الوطني يلتقي أمير منطقة الرياض

الصقر: السعودية من أهم الأسواق المليئة بالفرص الواعدة

صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز مستقبلا عصام الصقر وفيصل الحمد ومالك خليفة ومساعد السديري في مكتبه بقصر الحكم

صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز مستقبلا عصام الصقر

زار وفد بنك الكويت الوطني صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز بمكتبه بقصر الحكم، وجرى خلال الزيارة مناقشة عدد من الموضوعات في مجالات الاستثمار والأعمال.

حضر اللقاء الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، والرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد ونائب الرئيس التنفيذي ـ رئيس الخدمات المصرفية الخاصة لمجموعة بنك الكويت الوطني مالك خليفة والرئيس التنفيذي لشركة الوطني لإدارة الثروات مساعد السديري.

وبهذه المناسبة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر «أن المملكة العربية السعودية تعد أحد أهم الأسواق المليئة بالفرص الواعدة التي تتماشى مع تطلعات المجموعة في اقتناص الفرص الاستثمارية إقليميا، مشيرا إلى أن المملكة تمر بمرحلة تحول اقتصادي كبير ستساهم في جعلها بيئة استثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين العالميين وفي العديد من القطاعات الحيوية».

وأضاف الصقر أن السوق السعودي شكل إحدى ركائز استراتيجية المجموعة في التوسع إقليميا، وذلك من خلال زيادة عدد الفروع إلى 3 أفرع في كل من الرياض وجدة والدمام بالإضافة إلى تدشين أعمال شركة الوطني لإدارة الثروات والتي بدأت أعمالها بالفعل مع اكتمال عملية التوظيف والبدء في جذب الأصول المدارة.

وأكد أن الوطني سيعمل خلال المرحلة المقبلة على تنمية قاعدة العملاء وتوسيع قاعدة الأصول المدارة في المملكة من خلال شركة الوطني لإدارة الثروات والتي تسعى إلى وضع بصمتها في سوق المال السعودي بما يتماشى مع الخطوات التطويرية للمملكة وفقا لرؤية 2030، بالإضافة إلى أنها تدعم في الوقت ذاته تطلعات برنامج هيئة السوق المالية (الريادة المالية 2020)، خاصة فيما يتعلق بتحفيز الاستثمار والمساهمة الفاعلة في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية وتعزيز تنافسيتها إقليميا ودوليا.

جدير بالذكر أن شركة الوطني لإدارة الثروات حصلت العام الماضي على رخصة هيئة السوق المالية التي تتيح لها مزاولة أعمالها في سوق المال المحلي، بعد استيفائها كل شروط ومتطلبات الهيئة للعمل بصفة أصيل، وكذلك إدارة صناديق الاستثمار، وإدارة محافظ العملاء، والترتيب، وتقديم المشورة، والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

«الوطني» سيعمل على تنمية قاعدة العملاء وتوسيع قاعدة الأصول المدارة في المملكة خلال المرحلة المقبلة

السوق السعودي شكل إحدى ركائز إستراتيجية المجموعة في التوسع إقليمياً

أكد أن التوسع الخارجي غير مطروح على قائمة أولويات البنك حالياً

الماجد لـ «الأنباء»: زيادة رأسمال «بوبيان» خلال 3 سنوات.. لتمويل التوسعات المستقبلية

رباب الجوهري

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك «بوبيان» عادل الماجد في تصريح خاص لـ «الأنباء»، إن استراتيجية البنك الحالية تستهدف المنافسة بقوة في السوق المحلي، وذلك عن طريق التكنولوجيا المالية وإدارة الثروات لاسيما أن الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي بات يشكل توجها عالميا بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

وأضاف الماجد ان «بوبيان» أصبح يحتاج الى زيادة رأس ماله خلال الثلاث سنوات المقبلة لتعزيز آليات التطوير والتوسع بالمستقبل، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة بقطاع البنوك المحلي.

عادل الماجد (محمد هنداوي)

التوسعات الخارجية

وفيما يخص توسعات البنك واحتمالية توجهه نحو التوسع الخارجي في أسواق اخرى، قال الماجد «لدينا قناعة ان حجم بوبيان مازال صغيرا الى حد ما مقارنة مع بنوك أخرى اكبر حجما، ولهذا فإن استراتيجية التوسع غير واردة حاليا على اجندتنا لاسيما في ظل التحديات التي واجهتها بعض البنوك المحلية التي تبنت استراتيجية الانتشار في الخارج، فهناك بعض البنوك استطاعت اثبات جدارتها وحققت أهدافها من الانتشار في دول عربية او اجنبية، ولكن مازالت خطوة التوسع غير مطروحة على قائمة اولويات «بوبيان» في الوقت الراهن».

وحول عمليات الاندماج بين البنوك، أكد على أنها مفيدة وإيجابية، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في عملية التنفيذ التي تعتمد على عدة عوامل وعناصر منها الفترة الزمنية، وآليات اتخاذ القرار، وغيرها من المكونات الأخرى التي تطلبها عمليات الاندماج بين المصارف، مشيرا الي ان الاندماج امر غاية في الصعوبة ولكنه جيد سواء للبنوك او للسوق ككل.

«فيتش»: تدهور النظرة المستقبلية لنمو الاقتصاد العالمي في 2019

محمود عيسى

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان تتدهور آفاق النمو الاقتصادي العالمي لعام 2019 بشكل كبير منذ آخر تقرير لتوقعاتها بنمو الاقتصاد العالمي في ديسمبر 2018، لكنها مع ذلك لا ترى بداية لركود عالمي.

وقال الفريق الاقتصادي في الوكالة ان توقعات النمو في منطقة اليورو ضعفت بشكل حاد على وجه الخصوص، وأصبح دلائل التباطؤ في الصين أكثر وضوحا وتراجع النشاط في الأسواق الناشئة الأخرى، مدفوعا بتعديلات مفاجئة للاقتصاد الكلي في تركيا والأرجنتين في أعقاب أزمة العملات الصيف الماضي.

وعزت الوكالة ذلك الى ضعف نمو التجارة العالمية بشكل مطرد خلال 2018، وربما تكون الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد كبحت التدفقات التجارية وساعدت على تدهورها، لكن ضعف الطلب المحلي على الأسواق الناشئة كان أهم من ذلك حيث كان مساهما رئيسيا في تباطؤ التجارة.

وخفضت الوكالة توقعاتها للنمو العالمي لعامي 2019 و2020 إلى 2,8٪ من 3,1٪ و2,9٪ على التوالي.

وقالت: «سيكون انخفاض النمو بنسبة 0,4٪ الذي نتوقعه الآن بين عامي 2018 و2019 هو أكبر انخفاض سنوي في النمو العالمي منذ 2012. وعلاوة على ذلك خفضنا توقعاتنا لنمو 15 دولة من اصل 20 شملتها توقعات النظرة المستقبلية العالمية».

وقال كبير الاقتصاديين في فيتش برايان كولتون بعد هذا التدهور واسع النطاق فليس من السهل تحديد المصدر النهائي للصدمة، لكننا نعتقد ان ضعف الطلب في الأسواق الناشئة محرك رئيسي لتراجع الإنتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية. ويعكس تراجع الطلب في هذه الأسواق تخفيض الديون في الصين والهبوط الناتج عن تقلبات الفوركس ـ تداولات العملات الأجنبية ـ في الصيف الماضي في الأسواق الناشئة الأخرى، واحدث التشدد في سيولة الدولار العام الماضي من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي آثارا سلبية على النمو العالمي، حتى لو كان الاقتصاد الأميركي ذاته يتمتع بالمرونة.

وبرغم صورة النمو المتدهورة بشكل حاد، لا ترى الوكالة بداية لركود عالمي، حيث لا يزال الاقتصاد الأميركي ينمو أكثر من الاتجاه السائد، ويتراجع معدل البطالة ويدعم نمو دخل الأسرة القوي الإنفاق الاستهلاكي ويتم تخفيف السياسة المالية. تعكس بعض نقاط الضعف في منطقة اليورو الأخيرة عوامل مؤقتة يجب أن تبدأ في التراجع قريبا. خففت الصين سياستها أكثر من خلال تخفيض الضرائب وخفض متطلبات احتياطيات البنوك. إن الزيادة في التعريفات الأميركية على الواردات الصينية التي كنا نتوقعها في بداية شهر مارس لم تتحقق بعد وهناك آمال متزايدة في إمكانية تجنبها.

وفي ختام بيانها حذرت وكالة فيتش من الاستخفاف بتأثير الدورة الاقتصادية للصين على ديناميكيات النمو العالمي في ضوء ضخامة هذا الاقتصاد والتباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العام الماضي. ولكن مع ضعف مؤشرات النمو في الصين تصاعدت الاستجابة السياسية ونعتقد أن هذا التخفيف سيكتسب قوة في تحقيق الاستقرار للنمو بدءا من منتصف هذا العام، وستلعب الصين والشرق الأوسط دورا مهما في مستقبل التجارة العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر 18 المقبلة.

دراسة لتشغيل الحقل من قبل شركة أجنبية

«كوفبيك» قد تكون البديل الأنسب لإدارة حقل «الخفجي»

أحمد مغربي

بالتزامن مع إيجابية التصريحات الرسمية التي تخرج من السعودية والكويت بشأن العودة المرتقبة للإنتاج من المنطقة المقسومة في الخفجي خلال 2019 وذلك بعد توقف دام لأكثر من 4 أعوام ونصف العام، قالت مصادر نفطية مسؤولة إن إدارة الحقل من قبل الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفبيك» قد تكون الأنسب في المرحلة الراهنة.

وأشارت المصادر إلى انه في حال تم إسناد إدارة الحقل الى شركة «كوفبيك» فإن الطريق سيكون ممهدا الى تشغيل الحقل من قبل شركة أجنبية تحت إشراف المسؤولين، وذلك لعدم تعارضه مع القانون الكويتي، لاسيما ان الحقل خارج الأراضي الكويتية، فيما سيتم إسناد حقل الوفرة الى شركة نفط الكويت.

وجرى إغلاق الحقلين الواقعين في المناطق المحايدة على الحدود بين الكويت والسعودية قبل اكثر من 4 أعوام، حيث تم إغلاق حقل الخفجي في أكتوبر من العام 2014 لأسباب بيئية، بينما أغلق حقل الوفرة في مايو 2015 لعقبات تشغيلية.

وتمت إدارة الحقل قديما من قبل شركة الزيت العربية اليابانية المحدودة (AOC) وذلك منذ اكتشاف النفط في المنطقة عام 1960، حيث كانت تتوزع الحصص على الكويت بنسبة 40٪ والسعودية 40٪ ولشركة الزيت العربية بـ 20٪.

وتعد عمليات الخفجي المشتركة (KJO) منظمة عمليات مشتركة من قبل شركة العمليات الخليجية السعودية (AGOC) الممثلة بشركة أرامكو السعودية، وشركة نفط الخليج (KGOC)، ويبلغ الحد الأقصى لمعدل إنتاج النفط في الحقلين نحو 350 ألف برميل يوميا.

خلال الأسبوع الأول من مارس

بيع 122 عقاراً بسعر 73,4 مليون دينار

طارق عرابي

شهد الأسبوع الأول من الشهر الجاري وتحديدا خلال الفترة من 3 إلى 7 مارس، بيع 122 عقارا في مختلف محافظات الكويت بقيمة إجمالية بلغت 73,4 مليون دينار.

وبحسب الإحصائية العقارية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل، فقد استحوذ العقار الخاص على الحصة الأعلى من مبيعات العقار بواقع 83 عقارا بلغت قيمتها الإجمالية 26,7 مليون دينار، تلاه العقار الاستثماري بعدد 30 عقارا بقيمة إجمالية 20 مليون دينار.

كذلك شهد قطاع العقار التجاري بيع 4 عقارات بلغت قيمتها الإجمالية 13,5 مليون دينار، فيما تم بيع 3 عقارات معارض بقيمة إجمالية وقدرها 10,7 ملايين دينار، وعقارين حرفيين بسعر 2,5 مليون دينار.

وتمثلت أبرز صفقات الأسبوع ببيع بناية (تجاري) في شرق مساحتها 660 متر مربع بسعر 4,5 ملايين دينار، أي بمتوسط سعر وقدره 6818 دينارا للمتر، بالإضافة إلى بيع مجمع تجاري مساحته 450 مترا في الجهراء بسعر 1,5 مليون دينار أي بمتوسط سعر وقدره 3333 دينارا للمتر.

كذلك شهد الأسبوع ذاته بيع ارض استثمارية في بنيد القار مساحتها 1000 متر بسعر 1,5 مليون دينار أي بسعر 1500 دينار للمتر، وبيع بناية استثمارية في السالمية مساحتها 774 مترا بسعر 1,4 مليون دينار، فضلا عن بيع مجموعة من البنايات الاستثمارية في الفروانية مساحة كل منها 1000 متر بسعر 1,3 مليون دينار.

تشكل الصيرفة الإسلامية 71٪ منها

تريليونا دولار حجم «التمويل الإسلامي العالمي»

محمود عيسى

يشهد سوق التمويل الإسلامي العالمي نموا معتدلا بسبب الاستثمارات القوية في قطاعات الحلال والبنية التحتية واصدارات الصكوك، خاصة من خلال الوسائل الإلكترونية في جميع المنتجات والخدمات، وتوجه العوامل المحفزة لنمو سوق الاستثمارات نحو فرص النمو الهائلة في القطاعات الإسلامية الواعدة.

جاء ذلك في سياق ما نقلته صحيفة باكستان اوبزرفر عن تقرير بعنوان «نمو سوق التمويل الإسلامي العالمي واتجاهاته وتوقعاته (2018 ـ 2024)» الصادر عن شركة ريسيرتش اند ماركتس في دبلن بايرلندا، والذي قال ان القيمة الإجمالية لهذه الصناعة بلغت عبر قطاعاتها الرئيسية الثلاثة وهي البنوك وأسواق رأس المال وعمليات التكافل او التامين الاسلامي نحو 2,05 تريليون دولار في 2018، وهو ما يمثل نموا بنسبة 8,3٪ في الأصول مقومة بالدولار ليعوض ما شهده نمو الأصول من ركود في العامين السابقين حيث بلغ 1,89 تريليون و1,88 تريليون دولار في عامي 2017 و2016 على التوالي.

وقال التقرير إن الصكوك العالمية غير المستحقة سجلت نموا قياسيا بنسبة 25,6٪ لتغلق إصداراتها بنهاية 2017 عند 399,9 مليار دولار مقارنة مع 318,5 مليار دولار في 2016، وهو ما جاء على خلفية الإصدارات السيادية القوية والمتعددة الأطراف في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسية لدعم المصروفات الحكومية. وشمل ذلك دخول دول لأول مرة كالسعودية ونيجيريا في سوق الصكوك فضلا عن مؤسسة تمويل إفريقيا متعددة الأطراف.

واضاف التقرير أن السوق المصرفي الإسلامي العالمي يغطي جوانب مختلفة تستحوذ الخدمات المصرفية الإسلامية وهي أكبر قطاع في صناعة التمويل الإسلامي على 71٪ منها او ما يعادل 1,72 تريليون دولار، وهناك سوق رأس المال الذي يشمل الصناديق الإسلامية والصكوك واخيرا التكافل او التأمين الإسلامي.

ويستمد القطاع الاول الدعم من خلال مجموعة من البنوك التجارية وبنوك خدمات الجملة وأنواع أخرى من البنوك. ولكن الخدمات المصرفية التجارية تبقى المساهم الرئيسي في نمو القطاع مع وجود 505 مصارف إسلامية في 2017، بما في ذلك 207 نوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية. ومع ذلك، فإن عدد البنوك لا يشير بالضرورة إلى حجم الصناعة من حيث الأصول.